



Measurement and Analysis of the Impact of Financial Policy Tools on Economical Performance in Iraq for the Period (1990-2021)

Oday Sabour Mohammed Alrashidi⁽¹⁾, Ahmed Ibrahim Hussein Albajjari⁽²⁾

University of Alhamdaniya⁽¹⁾, Northern Technical University⁽²⁾

(1) dr.oday1985@uohamdaniya.edu.iq (2) Ahmed_ibrahim@ntu.edu.iq

Key words:

Fiscal Policy, Economic Growth, Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

ARTICLE INFO

Article history:

Received	01 Nov. 2024
Accepted	14 Nov. 2024
Available online	30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Oday Sabour Mohammed Alrashidi
University of Alhamdaniya

Abstract:

The relationship between fiscal policy and economic performance is one of the topics of great interest to policy makers and decision makers, as it is the main focus of economic policies as one of the effective tools for achieving economic and social goals through its various tools represented by government spending, tax revenues, and public debt. This study aims to measure and analyze the impact of fiscal policy tools on economic performance in Iraq during the period (1990-2021), using the autoregressive distributed lag model (ARDL) available in the (EViews-12) software. The study reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an inverse relationship between tax revenues and economic growth in the long term, as tax revenues were the variable that most influenced growth, with a rate of (-5.874%). The results also showed the existence of a direct relationship between public debt and economic growth, with an impact rate of (1.686%). In the short term, the results showed an inverse relationship between government spending and economic growth, with an impact rate of (16.124%).

قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية على الأداء الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021)

م.د. عدي صابور محمد الراشدي
جامعة الحمدانية - كلية الإدارة والاقتصاد
dr.oday1985@uohamdaniya.edu.iq

م.د. احمد ابراهيم حسين البجاري
الجامعة التقنية الشمالية - الكلية التقنية الإدارية
Ahmed_ibrahim@ntu.edu.iq

المستخلص

تُعد العلاقة بين السياسة المالية والأداء الاقتصادي من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل واضعي السياسات ومتخذي القرار، إذ تعد المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية بوصفها إحدى الأدوات الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال ادواتها المختلفة والمتمثلة بـ (الإنفاق الحكومي، والإيرادات الضريبية، والدين العام). إذ تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية على الأداء الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2021)، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المتباطئة (ARDL) والمتاح في برمجية (EViews-12) توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إذ كانت الإيرادات الضريبية المتغير الأكثر تأثيراً في النمو ونسبة (5.874-%)، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين الدين العام والنمو الاقتصادي ونسبة تأثير بلغ (1.686%)، أما في الأجل القصير فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ونسبة تأثير بلغ (16.124-%) .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

المقدمة:

تعد السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية الحيوية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، تتضمن السياسة المالية استخدام الإيرادات والنفقات الحكومية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، مثل التحكم في التضخم، تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، تبرز أهمية السياسة المالية بشكل خاص في البلدان النامية مثل العراق، حيث تلعب دوراً محورياً في مواجهة التحديات الاقتصادية المتعددة ودعم النمو الاقتصادي، وقد مر الاقتصاد العراقي بتحديات كبيرة منذ عام 1990، حيث تأثر بمجموعة من الأحداث الاقتصادية والسياسية الكبيرة، بما في ذلك العقوبات الدولية، الحروب، والتحديات السياسية خلال هذه الفترة، كان لسياسات الحكومة المالية دور كبير في محاولة تخفيف الأثر السلبي لهذه الأحداث على الاقتصاد العراقي، وتشمل أدوات السياسة المالية الضرائب، الإنفاق الحكومي، وإدارة الدين العام، التي تعتبر من الأدوات الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها البلاد خلال الفترة من 1990 إلى 2021، وأن التحليل العميق لسياسات الحكومة المالية وانعكاساتها يمكن أن يقدم رؤى قيمة لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية في المستقبل، تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

أولاً: أهمية البحث: يعد هذا البحث مهماً؛ لأنه يوفر تحليلاً تاريخياً شاملاً للتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العراق، وباختبار هذه الفترة الطويلة يمكن تحديد الفترات الحرجة والأسباب

التي أدت إلى التغيرات الاقتصادية الكبيرة في العراق، ويؤدي الى فهم كيفية تأثير الأدوات المالية المختلفة مثل الضرائب والإنفاق الحكومي والدين العام على الأداء الاقتصادي، ويسهم ذلك في تحديد السياسات التي كانت ناجحة والتي فشلت في تحقيق أهدافها، وبالتالي يوفر دروساً مهمة لصناع القرار في المستقبل في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة العراقية في مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة مثل الحروب والعقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط يمكن أن تسهم هذه التقييمات في تحسين السياسات المستقبلية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق.

ثانياً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في تحليل أدوات السياسة المالية المستخدمة في العراق وتقييم تأثيراتها على الأداء الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2021 وتتبع أهمية هذه المشكلة من الحاجة الملحة لفهم كيفية تأثير السياسات المالية على مؤشرات الاداء الاقتصادي مثل النمو الاقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة من هنا يمكن ان نطرح الأسئلة ادناه:

- 1- ما هي الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي استخدمها العراق خلال الفترة من 1990 إلى 2021؟

- 2- كيف أثرت هذه الأدوات على مؤشرات الأداء الاقتصادي مثل النمو الاقتصادي؟
- 3- ما هي التحديات التي واجهتها السياسة المالية في العراق خلال هذه الفترة؟
- 4- ما هي الدروس المستفادة من تحليل أداء السياسة المالية في العراق وكيف يمكن تحسين استخدامها لتحقيق استقرار اقتصادي أكبر؟

ثالثاً: فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث الرئيسية بانها هل يوجد لأدوات السياسة المالية المستخدمة في العراق خلال الفترة من 1990 إلى 2021 تأثير على الأداء الاقتصادي للبلاد حيث تختلف هذه التأثيرات بحسب نوع الأداة المالية المستخدمة وظروف التطبيق السياسي والاقتصادي لكل فترة ومن هذه الفرضية انبثقت فرضيات فرعية أخرى هي:

الفرضية الأولى: الأدوات الضريبية واثرها في تعزيز معدل النمو الاقتصادي في العراق.

الفرضية الثانية: الأدوات الإنفاقية الحكومية بجانبها التشغيلي والاستثماري واثرها في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

الفرضية الثالثة: أدوات الدين العام واثرها على النمو الاقتصادي في العراق.

- رابعاً: هدف البحث:** هناك مجموعة من الاهداف يسعى هذا البحث الى تحقيقها منها.
- 1- تحديد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية المستخدمة في العراق خلال الفترة من 1990 إلى 2021.
 - 2- تحليل تأثيرات هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي من خلال دراسة بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق.
 - 3- تقييم فعالية السياسات المالية المتبعة وتحديد العوامل التي أثرت على نجاحها أو فشلها في العراق.
 - 4- تقديم توصيات لتحسين استخدام أدوات السياسة المالية في المستقبل في العراق.

خامساً: منهج البحث: يعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي للجانب النظري، حيث سيتم جمع البيانات من المصادر الحكومية والرسمية، والتقارير الاقتصادية، والدراسات الأكاديمية السابقة وسيتم استخدام التحليل الكمي والنوعي للجانب العملي لتقييم تأثير أدوات السياسة المالية على الأداء الاقتصادي في العراق.

سادساً: حدود البحث: الحدود المكانية العراق والحدود الزمانية خلال المدة من 1990-2021.
سابعاً: هيكلية البحث: يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث الأول يتناول الإطار النظري لأدوات السياسة المالية، أما المبحث الثاني فإنه يتناول الإطار النظري للأداء الاقتصادي في العراق، والمبحث الثالث يتناول قياس اثر ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2021.

المبحث الاول: الإطار النظري لأدوات السياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول ومنها العراق لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، تستخدم أدوات السياسة المالية لتحقيق هذه الأهداف، وتنقسم هذه الأدوات إلى أنواع هي، أدوات الإنفاق، وأدوات الإيرادات، وأدوات الدين العام، وفيما يلي نظرة عامة على هذه الأدوات. (جاسم وسعود، 2024، 93).

ثانياً: أدوات الإنفاق: تتعلق أدوات الإنفاق بالكيفية التي تنفق بها الحكومة الأموال تشمل هذه الأدوات الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات والتحويلات.

1- الإنفاق الحكومي: للإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري دور محوري في تحفيز الاقتصاد خصوصاً في الفترات التي شهدت انخفاضاً في الإيرادات النفطية أو تدهوراً في البنية التحتية نتيجة للنزاعات في كثير من الدول ومنها العراق ومن اشكاله: (Serdar kurt, 2015, 1).

● **الإنفاق على البنية التحتية:** يشمل بناء الطرق، الجسور، المدارس، والمستشفيات يعتبر استثماراً طويل الأجل يساهم في تحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي في البلد، فضلاً عن الإنفاق الاجتماعي الذي يشمل الإنفاق على التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية ويساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر. (حمادي، 2023، 289).

● **الإنفاق الدفاعي:** يشمل الإنفاق على الجيش والأمن ويساهم في حماية البلاد واستقرارها. (العاني، 2022، 433).

2- النفقات التحويلية: للنفقات التحويلية دور كبير في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع من أجل تحقيق العدالة المجتمعية ومن اشكال هذه التحويلات ما يلي:

● **الإعانات:** تقدم إلى المشروعات أو الأفراد لتعزيز النشاط الاقتصادي أو تحقيق العدالة الاجتماعية. (جاسم وعبد، 2015، 337).

● **البرامج الاجتماعية:** مثل برامج الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة وتساهم في دعم الفئات الضعيفة في المجتمع. (Suna kokmaz, 2015, 273).

3- الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي: ان الإنفاق الحكومي له تأثيرات اقتصادية متعددة على اقتصادات الدول ومنها الاقتصاد العراقي وهذه التأثيرات تشمل جوانب رئيسية منها:

● **النمو الاقتصادي:** ان الإنفاق الحكومي يعزز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي ويساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات ويعزز من إنتاجية الاقتصاد ويشجع على الاستثمار الخاص، فضلاً عن التضخم عندما يتم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق طباعة النقود فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار، لان الإنفاق الحكومي الزائد يرفع الطلب بشكل يفوق العرض المتاح من السلع والخدمات مما يسبب تضخم. (الدعيمي، 2018، 17).

- **الاستقرار المالي:** ان الإنفاق الحكومي المرتفع يمكن أن يؤدي إلى عجز مالي كبير وزيادة في الدين العام مما قد يكون له تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. (جمعة والفهداوي، 2021، 573).
- **الفساد والكفاءة:** ان الفساد وسوء الإدارة يقلل من فعالية الإنفاق الحكومي ويهدر الموارد، والعكس صحيح ان تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الإنفاق الحكومي يزيد من الكفاءة ويعزز الثقة في المؤسسات الحكومية. (قدوري، 2015، 72).
- وبالنسبة للإنفاق الحكومي في العراق يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية كبيرة على الاقتصاد ولكن يجب إدارة هذا الإنفاق بحكمة لضمان الاستدامة المالية وتقليل التأثيرات السلبية مثل التضخم وزيادة الدين العام.
- ثالثاً: أدوات الإيرادات:** تتعلق أدوات الإيرادات بطرق جمع الحكومة للأموال وتشمل هذه الأدوات الإيرادات الضريبية والاقتراض الحكومي (الدين العام) من أجل تمويل الإنفاق الحكومي. (صالح ونايف، 2021، 246).
- 1- **الضرائب:** تعتبر الضرائب أداة رئيسية لزيادة الإيرادات الحكومية وتؤثر بشكل مباشر على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد العراقي، وتأثر نظام الضرائب بشكل كبير بالتغيرات السياسية والاقتصادية على مدى العقود الثلاثة الماضية وهناك أنواع متعددة من الإيرادات الضريبية هي:
 - **ضرائب الدخل:** تفرض على دخل الأفراد والشركات تستخدم لتحفيز الاستهلاك أو الادخار من خلال تعديل معدلات الضريبة وهي ضرائب مباشرة.
 - **ضرائب المبيعات:** تفرض على السلع والخدمات تستخدم للتحكم في الاستهلاك والطلب وهي ضرائب مباشرة.
 - **الضرائب الجمركية:** تفرض على الواردات والصادرات وتستخدم لحماية الصناعات المحلية وتعزيز الإيرادات الحكومية وهي من الضرائب غير المباشرة.
- 2- **أهمية الإيرادات الضريبية:** ان أهمية الإيرادات الضريبية تتنوع وتعتمد على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة بشكل عام ويمكن توضيح هذه الأهمية من عدة محاور رئيسية:
 - **تمويل النفقات العامة:** تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية، والأمن، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال تطبيق سياسات ضريبية تصاعدية حيث يدفع الأثرياء نسبة أعلى من دخلهم كضرائب مقارنة بذوي الدخل المحدود. (شيخان وحسين، 2023، 22).
 - **تحفيز النمو الاقتصادي:** دعم الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للشركات الناشئة والصناعات المهمة مما يشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استخدام السياسات الضريبية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التحكم في التضخم وتقليل البطالة (مانع وربيع، 2023، 231).
- فضلاً عن توزيع العبء الضريبي بشكل عادل، وتشجيع السلوكيات المرغوبة، وتحقيق الاستدامة المالية، ان تحقيق هذه المحاور يتطلب تصميم نظام ضريبي متوازن وفعال يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية الفريدة لكل بلد ومنها العراق حتى يكون فعال الى اكبر قدر ممكن.
- رابعاً: أدوات الدين العام:** تتضمن استراتيجيات الحكومة في تمويل العجز المالي من خلال الاقتراض المحلي والدولي، ان الاقتراض يعتبر من أدوات السياسة المهمة التي تلجأ لها الدول في

حالات كثيرة مثل انخفاض إيراداتها العامة أو حدوث كوارث طبيعية أو الدخول في حروب وما إلى ذلك من ظروف غير متوقعة، أن تأثير الدين العام على الاقتصاد يمكن أن يكون مزدوجاً حيث أنه قد يسهم في تمويل المشروعات التنموية ولكنه يفرض أعباء مالية على الأجيال المستقبلية والاقتراض الحكومي: (Corina, 2013, 31).

1- أشكال الاقتراض الحكومي: إن الاقتراض الحكومي في كثير من الأنظمة الاقتصادية ومنها العراق له أشكال متعددة منها: (العبدلي وآخرون، 2023، 379).

- **سندات الخزينة:** تقوم الحكومة بإصدار سندات لجمع الأموال من الجمهور تستخدم لتمويل العجز في الميزانية وتحقيق استثمارات طويلة الأجل.

- **القروض الداخلية:** هنا تقوم الحكومة بالاقتراض من المصارف الأهلية الموجودة داخل الدولة لأن استمرار الاقتراض الداخلي تكون أقل ضرراً من الاقتراض الخارجي.

- **القروض الخارجية:** تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو الدول الأخرى لتمويل المشاريع الكبرى أو سد العجز المالي في موازنتها العامة.

2- وظائف ومبررات الدين العام: الدين العام هو الأموال التي تقتريها الحكومة لتمويل نفقاتها العامة عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات ويؤدي الدين العام عدة وظائف مهمة في الاقتصاد منها:

- **انخفاض الإيرادات العامة:** إن انخفاض الإيرادات العامة للدولة ووصول القدرة الضريبية إلى طاقتها القصوى يدفع الحكومات إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي من أجل تغطية النفقات العامة، وتمويل المشاريع الحكومية حيث يسمح الدين العام بتمويل المشاريع الكبيرة مثل البنية التحتية والتعليم والصحة والدفاع والتي قد لا يمكن تمويلها فقط من خلال الإيرادات العادية للحكومة. (Kishmish, 2022, 15).

- **تحفيز الاقتصاد:** يمكن أن تستخدم الحكومة الدين العام لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي مما يعزز الطلب الكلي ويحفز النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إدارة السياسة النقدية حيث تلجأ الحكومات أحياناً إلى الدين العام كأداة لإدارة السياسة النقدية والتحكم في مستوى السيولة في الاقتصاد، فضلاً عن توزيع العبء المالي عبر الأجيال، وتوفير استثمارات آمنة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة. (موسى وفرحان، 2023، 325).

3- التحديات المرتبطة بالدين العام: رغم الفوائد التي تم ذكرها في أعلاه يواجه الدين العام العديد من التحديات والمخاطر مثل: (عبيد، 2017، 160).

- **أعباء الديون:** يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الدين العام إلى زيادة عبء الفوائد مما قد يؤثر سلباً على ميزانية الحكومة ويحد من قدرتها على الإنفاق في المجالات الأخرى.

- **تقييد السياسات المالية:** قد يتسبب الدين العام المرتفع في تقييد السياسات المالية للحكومة حيث يصبح من الضروري تقليل الإنفاق أو زيادة الضرائب للتمكن من سداد الديون.

- **التأثير على التصنيف الائتماني:** يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الدين العام إلى خفض التصنيف الائتماني للدولة مما يزيد من تكاليف الاقتراض ويؤثر سلباً على الاقتصاد.

من خلال ما تم ذكره في أعلاه يجب إدارة الدين العام بحذر لتحقيق التوازن بين الفوائد والتحديات لضمان استدامة المالية العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء الاقتصادي في العراق

ولاً: مفهوم الاداء الاقتصادي: الأداء الاقتصادي هو مفهوم شامل يعكس كفاءة وفعالية النشاط الاقتصادي لدولة أو منطقة معينة، ويمكن تقييم الأداء الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات اقتصادية

التي توفر نظرة عميقة على الحالة الصحية للاقتصاد وقدرته على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والاقتصادية المستدامة ومن هذه المؤشرات، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، التجارة الخارجية، حجم الاستثمار، معدل الإنتاجية، الرفاهية الاقتصادية التي يعيش بها المجتمع، هذه المؤشرات توفر صورة متكاملة عن الأداء الاقتصادي وتساعد الحكومات وصناع السياسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات التي تعزز النمو والاستقرار الاقتصادي في البلد. (راضي، 2017، 213).

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو الزيادة في قدرة اقتصاد معين على إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، يعكس هذا المفهوم تحسن الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، يمكن قياس النمو الاقتصادي عن طريق حساب نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة محددة، وهناك العديد من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي: رأس المال البشري والمادي، الابتكار والتقدم التكنولوجي الذي يحسن الكفاءة الإنتاجية، وجود بيئة تنظيمية وتشريعية تساهم في تحفيز النمو وتسهيل الأعمال، وتدفق رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الجديدة وتحسين المشاريع القائمة عن طريق الاستثمار، والانفتاح على التجارة الخارجية وزيادة التبادل التجاري. (مطوق والشيباني، 2023، 160).

ثالثاً: أنواع النمو الاقتصادي: تختلف الدول في اتباع أنواع النمو الاقتصادي بناءً على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الموارد المتاحة والأهداف الاستراتيجية المحددة، ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى عدة أنواع أهمها. (صبيح، 2010، 18).

- 1- **النمو المكثف:** يعتمد هذا النوع من النمو على زيادة الإنتاجية من خلال تحسين الكفاءة وزيادة الابتكار والتكنولوجيا دون الحاجة إلى زيادة كبيرة في الموارد المستخدمة حيث يتم التركيز فيه على تحسين أداء الموارد الحالية.
 - 2- **النمو الموسع:** يعتمد هذا النوع من النمو على زيادة الإنتاج من خلال زيادة كمية الموارد المستخدمة مثل زيادة عدد العمال أو الأراضي الزراعية أو رأس المال ويتم التركيز فيه على توسيع قاعدة الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي.
 - 3- **النمو المستدام:** يهدف هذا النوع من النمو إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان الاستدامة للأجيال القادمة حيث يتم التركيز فيه على استخدام الموارد بشكل مستدام وتجنب الأضرار البيئية طويلة الأمد.
 - 4- **النمو الشامل:** يركز هذا النوع من النمو على توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي بين جميع فئات المجتمع بما في ذلك الفئات الفقيرة والمهمشة ويتم فيه التركيز على السياسات التي تضمن مشاركة الجميع في عملية النمو والتمتع بفوائدها.
- وهناك أنواع أخرى من النمو مثل النمو القائم على التصدير، والنمو القائم على الاستثمار، والنمو القائم على الاستهلاك، والنمو القائم على الابتكار، والنمو القائم على القطاعات الاقتصادية.

رابعاً: مصادر النمو الاقتصادي:

تعد مصادر النمو الاقتصادي متنوعة ومنها المباشرة وغير المباشرة والتي تستند على مجموعة من العوامل التي تساهم في دعم النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى المعيشة في دولة ما، ومن أبرز العوامل هذه العوامل ما يلي. (الحجيمي وآخرون، 2021، 149).

- 1- **رأس المال البشري:** تتمثل في زيادة مستوى التعليم وتحسين جودة التدريب الذي يعزز من إنتاجية الأفراد، وتحسين الخدمات الصحية التي تؤدي إلى قوة عمل أكثر كفاءة وإنتاجية أكبر مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

- 2- **رأس المال المادي:** متمثل في بناء الطرق والجسور، الموانئ، وشبكات الاتصالات وهذا يعزز من القدرة الإنتاجية في البلد، إضافة الى ان استخدام تقنيات ومعدات حديثة يزيد من كفاءة الإنتاج وتقلل من التكاليف.
 - 3- **التكنولوجيا والابتكار:** ان الاستثمار في البحث والتطوير يؤدي إلى اكتشافات وابتكارات جديدة تزيد من مستوى الإنتاجية في الاقتصاد، وان التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات يساهم في تسهيل العمليات وزيادة الإيرادات.
 - 4- **الموارد الطبيعية:** مثل النفط، الغاز، الصناعة، والزراعة هي مصدراً هاماً للنمو الاقتصادي إذا ما أُديرَت بشكل جيد، والحفاظ على هذه الموارد الطبيعية وضمان استخدامها المستدام يُسهم في استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- إضافة الى السياسات الاقتصادية والبيئة المؤسسية مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يعزز من ثقة المستثمرين ويسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية مثل تحسين بيئة الأعمال، وتقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية، والانفتاح التجاري، توفر نظام مالي قوي ومستقر، كل هذه السياسات تسهم في دعم النمو الاقتصادي، ان هذه العوامل اذا ما توفرت في اقتصاد بلد معين وتفاعلت مع بعضها البعض فأنها سوف تشكل قاعدة صلبة لنمو اقتصادي مستدام وشامل.

خامساً: تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

تؤثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الفروع الاقتصادية الثلاثة وهي التخصيص والتوزيع والاستقرار ويتكون ذلك من عدة أدوات وكل منها يمكن أن يلعب دوراً مهماً في تعزيز أو تقليل النمو الاقتصادي، هذه الأدوات هي الإنفاق الحكومي سواء كان تشغيلي أو استثماري، والضرائب بجميع أنواعها مثل الضرائب على الدخل، والدين العام، والإعانات والدعم الحكومي، والسياسات التوزيعية مثل إعادة توزيع الدخل، ان هذا التأثير يعتمد على كيفية استخدامها وعلى السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تطبق فيه هذه الأدوات، ويجب أن تكون هذه الأدوات متوازنة ومتناسقة لضمان عدم حدوث آثار سلبية مثل التضخم المفرط أو الدين العام المرتفع، فمثلاً السياسات المالية التوسعية تكون فعالة في فترات الركود لتعزيز النمو، بينما السياسات الانكماشية تكون ضرورية في فترات التضخم المرتفع للسيطرة على الأسعار. (العياطي، 2015، 155).

سادساً: الدراسات السابقة:

- 1- **دراسة (حسيبة مداني) (2017) بعنوان (أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014)**، ان هذا الدراسة ركزت بشكل رئيسي على قياس وتحليل تأثير سياسة الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ومن هذه المتغيرات الواردات الكلية من السلع والخدمات إضافة الى متغير النمو الاقتصادي، ومن اجل الوصول الى النتائج المرجوة تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي (VAR) في تحليل البيانات السنوية التي تم استخدامها خلال مدة الدراسة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ضعف العلاقة بين الانفاق الحكومي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم اختيارها من خلال استخدام سببية جرانجر، إضافة الى وجود تأثير محدود وغير ذي أهمية على الناتج المحلي الإجمالي، وتم التوصل الى وجود اثر إيجابي للإنفاق الحكومي على الواردات الكلية، فضلاً عن زيادة معدلات التضخم في المدى القصير عند زيادة الانفاق الحكومي، ووضحت هذه الدراسة على ضرورة اشرار القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية النمو الاقتصادي، إضافة

الى ضرورة تنويع الأنشطة الإنتاجية من اجل الحد من الاستيرادات التي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي في البلد.

2- دراسة (الخرجي وكليب) (2023) بعنوان (قياس وتحليل اثر الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2021)، ان الهدف الرئيسي في هذه الدراسة هو توضيح مقدار اثر السياسات الضريبية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق وتم التركيز على الناتج المحلي الاجمالي، وتأتي أهمية هذه الدراسة في بيان دور الإيرادات الضريبية في احداث التغير في السياسات الاقتصادية الكلية في العراق من اجل تحقيق نوع من التوازن والاستقرار في الاقتصاد العراقي، وتم معالجة البيانات من خلال تطبيق نموذج (ARDL) للسلاسل الزمنية، وتم التوصل الى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق، وقد اوصت هذه الدراسة بعدة توصيات منها العمل على معالجة مشكلة التهرب الضريبي ومحاربة الفساد بكل اشكاله في التجارة العراقية لان هذا سيسهم في معالجة المشاكل الاقتصادية في العراق.

3- دراسة (حسين والدجاني) (2023) بعنوان (تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020)، هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى مساهمة الإيرادات الضريبية في دعم النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة باعتبارها احد اهم مصادر الإيرادات غير النفطية في كثير من الدول ومنها العراق، وتوصلت الدراسة الى ان اعتماد الإيرادات العامة في العراق على الإيرادات النفطية بشكل كبير ادى الى تذبذب السياسات التنموية التي لها علاقة مباشرة مع سياسات النمو الاقتصادي بشكل سلبي لان هذا التذبذب يضعف دور السياسات المالية في دعم الأنشطة الاقتصادية في فترات الركود الاقتصادي في العراق، وقد اوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الموارد السيادية للعراق ومنها الإيرادات الضريبية من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات الضرورية التي تدعم تطوير الجهاز الضريبي لان هذا سيؤدي الى زيادة الإيرادات الضريبية وفق مناهج حديثة ومتطورة من اجل دعم اهداف النمو الاقتصادي في العراق.

4- دراسة (المشهداني واخرون) (2021) بعنوان (تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة 2008-2020)، ان الهدف الاساسي لهذه الدراسة تمثل في توضيح مقدار الدين العام واثره على النمو الاقتصادي في العراق على المدى البعيد لان الدين العام يعتبر احد اهم الوسائل المستخدمة في تمويل عجز الموازنة العامة الذي ينتج بسبب زيادة النفقات العامة التي تدعم النمو والاستقرار الاقتصادي، وبسبب العجز الذي رافق الكثير من الموازنات العامة في العراق نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية ادى الى ارتفاع الدين العام الداخلي والخارجي وهذا اثر سلباً على التنمية والنمو الاقتصادي في العراق، وقد اوصت هذه الدراسة الجهات ذات العلاقة على اتباع سياسات اقتصادية من شأنها ترشيد الانفاق العام في العراق فضلاً عن العمل على اعتماد سياسات مالية اكثر انضباط وتناسق مع السياسة النقدية للبلد من اجل تلافي المشاكل الاقتصادية التي تصيب العراق بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

نلاحظ ان الدراسات السابقة سعت الى قياس حجم الانفاق على البنية التحتية من خلال الاستثمار الخاص، ومعرفة تأثير الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، اضافة الى تحليل اثر الدين العام على الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق، وقد توصلت هذه الدراسات الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تدعم اهداف هذه الدراسات، اما دراستنا فأنها ذهبت باتجاه قياس وتحليل اثر ادوات السياسة المالية بشكل عام والمتمثلة في الانفاق الحكومي والإيرادات الضريبية والدين العام في الاداء الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021) من اجل معرفة دور هذه الادوات في دعم النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة.

المبحث الثالث: قياس اثر ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2021

أولاً: توصيف النموذج:

ويتم في هذه المرحلة تحديد المتغيرات التي سيتضمنها النموذج القياسي، وعليه فإن الشكل الدالي للنموذج سيكون بالشكل الآتي:

$$GDP = f(EXP, TAX, DEB) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن:

GDP: تمثل المتغير المعتمد (الاداء الاقتصادي)، والمعبّر عنه بالنمو الاقتصادي (النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي).

EXP: تمثل إجمالي الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

TAX: تمثل إجمالي الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

DEB: تمثل إجمالي الدين الحكومي بشقيه الداخلي والخارجي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

ثانياً: تقدير المعلومات بواسطة نموذج ARDL

يعد هذا النموذج، والذي طبقه كل من (Pesaran & Shin) عام 1999 وطوروه كل من (Pesaran et al) عام 2001، الطريقة الافضل لتحليل العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، إذ يستخدم وبشكل واسع لتمثيل العلاقات الديناميكية مع مرور الزمن ويتكون من جزئين الاول هو (AR) الانحدار الذاتي عندما يفسر المتغير التابع بالقيم التي سبقتة والثاني (DL) عندما يفسر المتغير التابع بالقيم المؤخرة للمتغيرات المستقلة وهذا يدل على ان هذا نموذج هو نموذج خطي معلمي (fatukasi, 2015, 28). إذ يتميز بمجموعة من المزايا، أهمها أنه يعمل على جمع مفاهيم الانحدار الذاتي مع فترات الابطاء الموزعة لتقدير العلاقة التوازنية، كما يتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عن سكون السلسلة سواء أكانت في المستوى أول الفرق الأول ولكن بشرط أن لا تكون ساكنة في الفرق الثاني فضلاً عن إمكانية دمج كل الأجلين معاً (القصير والطويل) وهذا ما يميز هذا النموذج عن غيره من النماذج (كرموش وسليمان، 2023، 355). ومن الصيغة الرياضية (1) سيتم تقدير نموذج (ARDL) من خلال الصيغة القياسية الآتية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 EXP_{t-1} + \beta_3 TAX_{t-1} + \beta_4 DEB_{t-1} + \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta EXP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta TAX_{t-i} + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta DEB_{t-i} + \emptyset ECM_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

وبأخذ اللوغاريتم للأساس الطبيعي لطرف المعادلة الأيمن (للمتغيرات المستقلة فقط)، فإن الصيغة أعلاه ستكون كالآتي:

$$\begin{aligned}
 GDP_t = & \beta_0 + \beta_1 Ln(GDP_{t-1}) + \beta_2 Ln(EXP_{t-1}) + \beta_3 Ln(TAX_{t-1}) \\
 & + \beta_4 Ln(DEB_{t-1}) + \sum_{i=1}^p \gamma_1 \Delta Ln(GDP_{t-i}) \\
 & + \sum_{i=1}^p \gamma_2 \Delta Ln(EXP_{t-i}) + \sum_{i=1}^p \gamma_3 \Delta Ln(TAX_{t-i}) \\
 & + \sum_{i=1}^p \gamma_4 \Delta Ln(DEB_{t-i}) + \emptyset ECM_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)
 \end{aligned}$$

إذ أن:

Δ : الفرق للمتغيرات، t : الزمن، α_0 : حد القطع (الثابت)، p : فترات التباطؤ الزمني، β_i : المعلمات (الميل) في الأجل الطويل، γ_i : المعلمات (ميل) في الأجل القصير، ECM: معامَل تصحيح الخطأ، ε_t : المتغير العشوائي.

ثالثاً: تطبيق النموذج وتفسير النتائج:

1. اختبار سكون متغيرات النموذج:

من أجل الكشف عن سكون المتغيرات، تم استخدام اختبار فيليبس بيرون (PP)، إذ يعد من أفضل الأساليب للكشف عن سكون المتغيرات فضلاً عن تحديد درجة تكاملها أو رتبته، كما تم الاعتماد على معيار معلومات أكايك "AIC" Akaike Information Criterion وذلك لإلغاء احتمال أي وجود لمشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ العشوائي. إذ تشير نتائج الجدول أدناه أن المتغير التابع والمتغير المستقل الثاني قد ظهرا ساكنين في المستوى. أما باقي المتغيرات المستقلة فقد ظهرت غير ساكنة في المستوى، وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على أن البيانات للمتغيرين المستقلين (الأول والثالث) يمتلكان جذر وحدة بمعنى آخر أنهما غير ساكنين عند المستوى؛ وذلك لأن قيم (t) المحسوبة أقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ولكن عند أخذ الفروق الأولى لهما فأنهما سوف تصبحان ساكنين، وبناءً على ذلك فإن متغيرات الدراسة سوف تكون متكاملة من الدرجة (0) و (1) بمعنى آخر أن المتغيرات مزيج بين المستوى والفرق الأول.

جدول(1): نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج

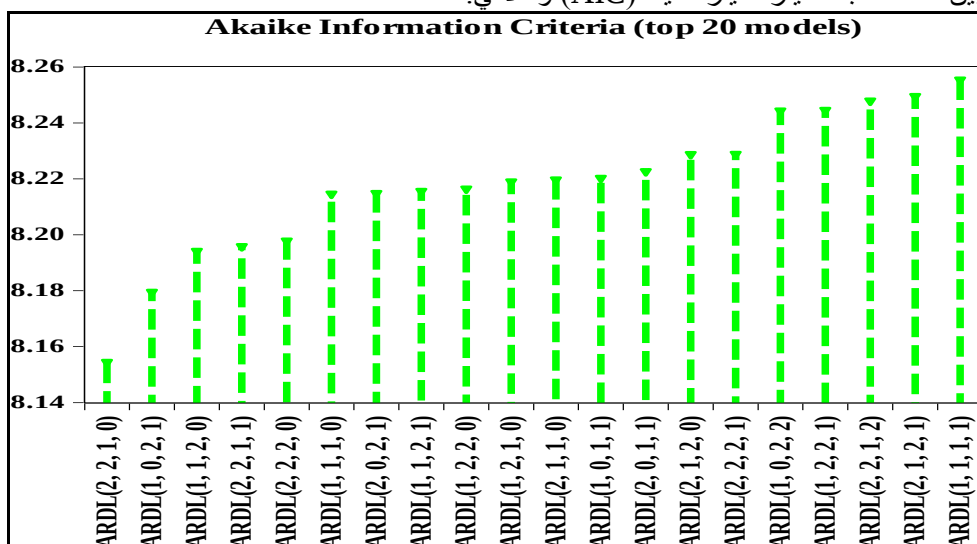
Variable	Philips Perron Test (PP)			
	At Level		At First Difference	
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept
GDP	-9.1579	-11.1536	-26.2876	-38.7903
Prob.	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0001 ***	0.0000 ***
EXP	-1.9777	-2.0771	-4.8211	-4.8630
Prob.	0.2946 No	0.5378 No	0.0005 ***	0.0026 ***
TAX	-3.5674	-3.4715	-9.8328	-13.8457
Prob.	0.0126 **	0.0604 *	0.0000 ***	0.0000 ***
DEB	-0.8273	-2.5649	-5.4761	-5.8147
Prob.	0.7972 No	0.2975 No	0.0001 ***	0.0002 ***

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (No) Not Significant.
 b: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لمعطيات برمجية EViews 12.

2. فترة الإبطاء المثلى:

تم الاعتماد في تحديد فترات الإبطاء المثلى على معيار أكايك (AIC) مبين مجموعة من عديدة من المعايير المستخدمة، وبالتالي فإن النموذج الذي سيتم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو (2, 2, 1, 0)، إذ يتم اختيار طول فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير. وشكل (1) أدناه يبين ذلك حسب اختيار معيار أكايك (AIC) وكالاتي:



شكل (1): فترات الإبطاء المثلى للنموذج وفق معيار (AIC)

المصدر: إعداد الباحثين استناداً لمعطيات برمجية EViews 12.

3. اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك:

تم اقتراح منهجية اختبار الحدود من قبل (Pesaran et al) عام 2001 من أجل الكشف عن وجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، بمعنى آخر التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج إذ يتم ذلك من خلال مقارنة قيم (F) المحسوبة مع قيم (F) الجدولية وعند مستويات المعنوية (1%, 2.5%, 5%, 10%) على التوالي (البجاري والمشهداني، 2019، 175-176). والجدول أدناه يبين نتائج اختبار الحدود للنموذج إذ يلاحظ أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (13.2958) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ولكلا الحدين (الأعلى والأدنى) وهذا ما يشير إلى وجود تكامل مشترك أو بمعنى آخر وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول (2): اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود

Bound Test Approach		
Test Statistic	Value	K
F-Statistic	13.295793	3
Critical Value Bounds		
Significance	Lower Bound I(0)	Upper Bound I(1)
10%	2.01	3.1
5%	2.45	3.63
2.50%	2.87	4.16
1%	3.42	4.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 12.

4. تقدير وتفسير نتائج الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ: جدول (3): تقدير نتائج نموذج (ARDL)

Method: ARDL (2, 2, 1, 0)				
Long Run Coefficients				
Variables	Coefficient.	Std. Error	t-Statistic.	Prob.
LNEXP	-0.157663	1.010950	-0.155955	0.8775 ^{No}
LNTAX	-5.874222	2.768393	-2.121888	0.0453 ^{**}
LNDEB	1.685774	0.594381	2.836185	0.0096 ^{***}
Short Run Coefficients				
ECM(-1)	-0.649828	0.129665	-5.011591	0.0000 ^{***}
D(GDP(-1))	0.220865	0.114985	1.920809	0.0678 [*]
D(LNEXP)	-16.12400	4.640262	-3.474804	0.0022 ^{***}
D(LNEXP(-1))	-10.20157	5.069637	-2.012287	0.0566 [*]
D(LNTAX)	2.668832	2.914057	0.915848	0.3697 ^{No}
R ² = 0.8481		Adjusted R ² = 0.8238		
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (No) Not Significant.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 12.

يلاحظ من جدول (3)، نتائج تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ كما يلي:

- أولاً: نتائج العلاقة في الأجل الطويل: إذ جاءت هذه النتائج متباينة ويمكن تفسيرها كما يلي:
- 1- عدم وجود علاقة معنوية بين إجمالي الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛ وذلك كون أن قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية أكبر من 5%.
 - 2- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (5.874-). ويعزى ذلك إلى صعوبة جباية الضرائب المباشرة التي تصيب الدخل ورأس المال والتي تكون نسبتها في العراق إلى إجمالي الناتج المحلي أكبر من الضرائب غير المباشرة التي تصيب الإنتاج والتداول فضلاً عن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بسبب عدم وجود إدارة ضريبية كفوة وارتفاع حجم الفساد المالي والإداري وبالتالي زيادة حجم التهرب الضريبي.
 - 3- وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الدين الحكومي والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الدين الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (1.686). ويعزى ذلك إلى أن الدين العام يمكن أن يسهم في تمويل البنى التحتية كالجسور والطرق والكهرباء والتي لا يمكن أقامتها دون اللجوء إلى الاقتراض فضلاً عن ذلك فإن إدارة الدين العام على نحو فعال في الأجل الطويل يمكن أن يعزز من ثقة المستثمرين وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل وبالتالي فإن ذلك سوف يسهم في خلق فرص العمل وبالتالي تحفيز معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: نتائج العلاقة في الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

- 1- بلغت قيمة معلمة معامل تصحيح الخطأ (-0.649828) وهي قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً، وهذه ما تؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بمعنى آخر إمكانية تصحيح أخطاء النموذج،

- أي أن (64%) من نسبة الاختلالات التي تحدث في التوازن للنموذج المقدر في العراق يتطلب تصحيحها إلى سنة وخمسة أشهر تقريباً $\left\{ \frac{1}{0.649828} = 1.54 \approx 1.5 \right\}$.
- 2- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة (16.124-). ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات الجارية والمتمثلة بالإنفاق على الرواتب والأجور والنفقات العسكرية مقارنة بالنفقات الاستثمارية والمتمثلة بالإنفاق على المشاريع المنتجة والتي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن ارتفاع حجم الفساد المالي والإداري والذي من شأنه أن يؤثر وبشكل سلبي في الإنفاق الحكومي المنتج والمخصص للمشاريع الاستثمارية.
- 3- عدم وجود علاقة معنوية بين إجمالي الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي؛ وذلك كون أن قيمة (t) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية أكبر من 5%.
- 4- عدم وجود نتيجة لقيمة إجمالي الدين الحكومي والنمو الاقتصادي، كون أن فترة الإبطاء الممنوحة لهذا المتغير من قبل البرنامج تساوي (0).
- 5- وأخيراً بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) بنسبة (0.85)، بمعنى أن 85% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج وأن ما نسبته (15%) تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج أو يفسرها المتغير العشوائي.

5. مرحلة الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

بعد الانتهاء من تقدير معاملات النموذج، فسوف يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للكشف عن المشاكل التي تعترض النموذج المقدر، إذ يتضح من جدول (4) أن القيمة الاحصائية لاختبار (J-B) قد بلغت (1.451) وبمعنوية أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن البواقي المتولدة من النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري يبلغ نسبته (11.113). أما بالنسبة للقيمة الاحصائية لاختبار (LM) و(ARCH) فقد بلغت (0.062، 1.239) على التوالي وبمعنوية أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ولا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (4): الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

Histogram Normality Test			
Jarque-Bera	1.451297	Probability	0.484011 ^{n.s}
Mean	0.316781	Std. Dev.	11.11269
Serial Correlation LM Test: Breusch-Godfrey			
F-stat.	0.061571	Prob. F (2,20)	0.9405 ^{n.s}
Obs.*R ²	0.183582	Prob. Chi_Squ. (2)	0.9123 ^{n.s}
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-stat.	1.238613	Prob. F (8,21)	0.3258 ^{n.s}
Obs.*R ²	9.617526	Prob. Chi_Squ. (8)	0.2929 ^{n.s}

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 12.

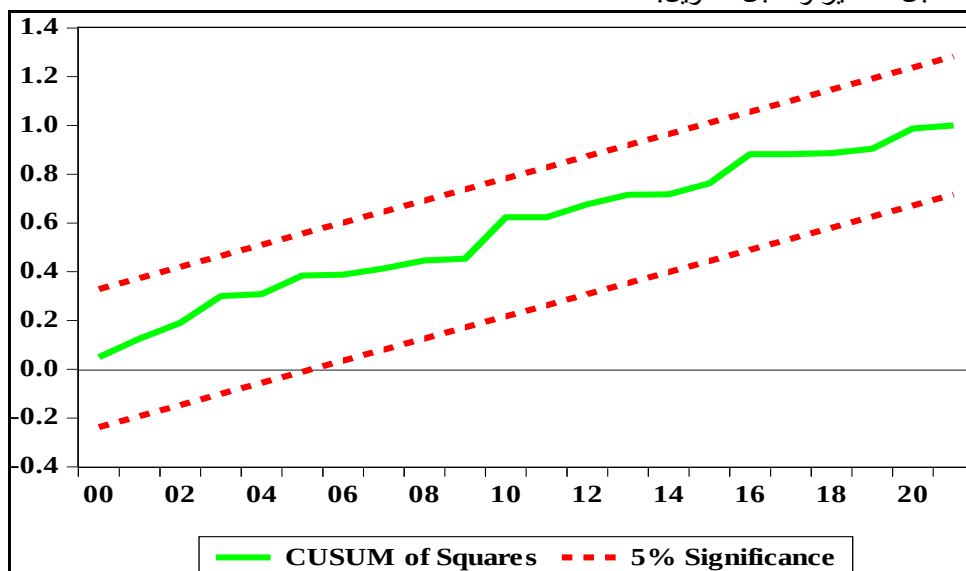
6. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر:

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)، يستلزم إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجل القصير والطويل لنموذج النمو الاقتصادي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فضلاً عن معرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الآجل الطويل مع معاملات الآجل القصير يمكن إجراء ذلك من خلال القيام بأحد الاختبارين التاليين:

❖ Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

❖ Cumulative Sum of Squares Recursive Residual (CUSUM SQ)

إذ يتضح من شكل (2)، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) قد وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) وعند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكلياً عبر المدة الزمنية محل الدراسة، وعليه نستدل من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل القصير والأجل الطويل.



شكل (2): الاستقرار الهيكلية للنموذج وفق اختبار (CUSUM SQ).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 12.

الاستنتاجات:

- 1- أظهرت نتائج اختبار السكون بأن بعض المتغيرات قد ظهرت ساكنة في المستوى وبعضها الآخر قد ظهر ساكن في الفرق الأول وهذا ما يعطينا إشارة في البدء بتطبيق نموذج ARDL.
- 2- أظهرت نتائج اختبار منهجية الحدود بوجود تكامل مشترك، بمعنى آخر وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- 3- أظهرت نتائج تقدير النموذج بأن المتغير المستقل الأكثر تأثيراً في المتغير المعتمد في الأجل الطويل هو إجمالي الإيرادات الضريبية وبنسبة (5.874%)، أما في الأجل القصير فأن المتغير الأكثر تأثيراً هو الإنفاق الحكومي وبنسبة (16.124%).
- 4- على الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم النفقات الحكومية إلا أن ذلك لم يحدث أي أثر كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، ويعزى ذلك إلى حجم الدمار الكبير التي تعرضت له الأنشطة الاقتصادية في العراق وخاصة بعد عام 2003.
- 5- ارتفاع النفقات الجارية والمتمثلة بالإنفاق على الرواتب والأجور والنفقات العسكرية مقارنة بالنفقات الاستثمارية والمتمثلة بالإنفاق على المشاريع المنتجة والتي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن ارتفاع حجم الفساد المالي والإداري والذي من شأنه أن يؤثر وبشكل سلبي في الإنفاق الحكومي المنتج والمخصص للمشاريع الاستثمارية.

6- تجاهل دور الإيرادات الأخرى في تمويل الإيرادات العامة وأهمها الضريبية والاكتفاء بالاعتماد على الإيرادات النفطية والتي تتعرض إلى تذبذبات مستمرة بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوصيات:

- 1- تبني سياسة مالية تكون قادرة على تنشيط الاستثمارات من خلال الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الأنشطة الاقتصادية.
- 2- تفعيل النظام الضريبي والعمل على نشر ثقافة الوعي الضريبي والحد من التهرب الضريبي بما يسهم في رفد الإيرادات العامة للدولة.
- 3- العمل على الحد من الاقتصاد غير الرسمي والحد من الفساد المالي والإداري وهذا ما يؤول به إلى زيادة الإيرادات الضريبية من ناحية والإنفاق المنتج من ناحية ثانية وتقليل الإنفاق غير المنتج والموجه إلى الأنشطة الاقتصادية التي ليس لها مساهمة تذكر في إجمالي الناتج المحلي.
- 4- بما أن اقتصاد العراق هو اقتصاد أحادي الجانب فعليه يجب العمل على تأسيس ما يعرف بصندوق الثروة السيادية من أجل تفعيل القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية بما يسهم في تنشيط عجلة الاقتصاد.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- 1- البجاري، أحمد إبراهيم حسين والمشهداني، خالد حمادي حمدون، 2019، قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة في العراق للمدة 1985-2017، مجلة تنمية الرافدين، ملحق العدد 123، المجلد 38، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- 2- الحجيبي وآخرون، 2021، قياس وتحليل العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018) باستخدام نموذج ARDL، جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الأعمال، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 2، (إصدار خاص).
- 3- الخزرجي، رياض محمد جاسم وكليب، انمار غالب، 2023، قياس وتحليل اثر الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2021، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، الجزء 2.
- 4- الدعيمي، زينب جبار عبد الحسين، 2018، انتاجية الانفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
- 5- العاني، قاسم عبد الستار عبد الرحمن، 2022، اثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، الجزء الأول.
- 6- العبدلي، سمير عبد الرزاق وآخرون، 2023، دور الحكومة الالكترونية في تعظيم الإيرادات المالية: العراق انموذجاً، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 4، العدد 4.
- 7- العياطي، جهيدة، 2015، تأثير ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين ادوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، الجزائر، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 8- المشهداني، ايناس محمد رشيد وجمعة، احمد ابراهيم ومحسن، ابراهيم حميد، 2021، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة في ظل اثر قوانين

- الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة 2008-2020، الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، مجلة الجامعة العراقية، مجلد 29، العدد 52، الجزء 3.
- 9- جاسم، علي عامر وسعود، عصام عبد الخضر، 2024، اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي في وضع الميزان التجاري في العراق للمدة 2005-2020 باستخدام نموذج VECM، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 49، العدد 142.
- 10- جاسم، محمد علي وعبد، كاظم جابر، 2015، النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة خاصة الى تجارب منتجة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 82.
- 11- جمعة، عبدالرحمن عبيد والفهداوي، حامد صالح علي، 2021، تحديد الحجم الامثل للأنفاق الحكومي الجاري في العراق واثره على النمو الاقتصادي للمدة 2004-2017، الجامعة العراقية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 21.
- 12- حسين، فؤاد فرحان والدجاني، مرتضى جاسم محمد، 2023، تحليل مساهمة الايرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، جامعة وارث الانبياء، مجلة وارث العلمية، المجلد 5، العدد 16.
- 13- حمادي، مصطفى فاضل، 2023، تغيرات هيكل الانفاق الحكومي وانعكاساته في الاستثمار الخاص دراسة مقارنة للمدة (1990-2021)، جامعة الموصل، مجلة دراسات اقليمية، السنة 17، العدد 56.
- 14- راضي، احمد محمد، 2017، تحليل وتقييم الاداء الاجتماعي والاقتصادي في الشركة العامة للصناعات المطاطية والاطارات: دراسة ميدانية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 23، العدد 99.
- 15- شيخان، منتصر حمد وحسين، هناء عوض، 2023، المسار النموذجي لرقابة الالتزام في التحقق من الايرادات الضريبية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 18، العدد 64.
- 16- صالح، حميد علي ونايف، عبدالقادر، 2021، تحليل تأثير الايرادات النفطية والضريبية على الايرادات العامة في العراق، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 66.
- 17- صبيح، ماجد حسني، 2010، المالية العامة، فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الاولى.
- 18- عبيد، باسم خميس، 2017، تقدير اثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015)، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 19.
- 19- قدوري، طارق، 2015، مساهمة ترشيد الانفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 20- كرموش، محمد شعيب وسليمان، وافي سلام، 2023، النمو في الناتج المحلي الإجمالي التركي ومدى تأثره بالمتغيرات المالية للمدة (1960-2021)، مجلة دراسات إقليمية، العدد 17، المجلد 57، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- 21- مداني، حسية، 2017، اثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، جمهورية الجزائر، المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 3، العدد 1.
- 22- مانع، همسة حاتم وربيعة، حنان عبدالله حسن، 2023، اطار مقترح بفرض ضريبة على ارباح تداول الاوراق المالية لزيادة الايرادات الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 18، العدد 65.

- 23- مطوق، ليلي بديوي خضير والشيباني، غفران صباح عبود، 2023، الائتمان المصرفي واثره في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2016)، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، السنة 17، العدد 33.
- 24- موسى، ايده بدروس اكوب وفرحان، سعدون حسين، 2023، اثر بعض متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية في الدين العام في الدول المتحولة اقتصادياً للمدة (1990-2020) الاقتصاد الروماني نموذجاً، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 2.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- 1- Corina, C.R. (2013). Public debt structure and characteristics romania's case. Annals of the, Constantin Brâncuși" University of Târgu Jiu! Econom & Series,(3).
- 2- Fatukasi, Bayo, Olorunleke, Gabriel Kola, Olajide, Gbenga F, Alimi, Santos, 2015, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria, European Journal of Business and Management, Vol 07, Issue 08.
- 3- International Monetary Fund, 2024, World Economic Outlook Database, Washington, D.C., USA.
- 4- Kishmish, Abbas Jawad Ahmed, (2022), Analysis of the Impact of Public Borrowing on Macroeconomic Variables in Iraq for the Period (2004-2020), Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
- 5- Pesaran M, Shin Y, 1999, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis. In: Strom S (ed) Econometrics and Economic Theory in The 20th Century, The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambridge University Press, Cambridge.
- 6- Pesaran M, Shin Y, Smith R, 2001, Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Economic, Vol.16, Elsevier Science.
- 7- Serdar kurt ، 2015 ، " Government Health Expenditures and Economic Growth: A fed – Ran Approach for the case of Turkey" ،International Journal of Economics and Financial Issues ،5(2).
- 8- Suna kokmaz ، 2015 ، " The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment in Mediterranean Countries" ،International Journal of Economics and Financial Issues ،Vol(5) ،No(1).
- 9- The World Bank, 2024, Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, D.C., USA.